نظامنا الاجتماعي

(١٦) الحكومات

الحكومة مجموع الافراد الذين يمثلون الدولة وينوبون عنها، وهي تؤلف من ثلاث سلطات تشريعية وإنفاذية وقضائية. فالسلطة الاولى تسن القوانين والانظمة، والسلطة الثانية تباشر إنفاذها، والسلطة الثالثة تطبقها على الحوادث وتعاقب من يخالفها. وهذه السلطات الثلاث متباينة ومنفصل بعضها عن بعض

أما الدستور فهو القانون الأساسي للدولة الذي يبين نظام الحكومة وطرق إدارتها ونصيب كل فريق من الوطنيين فيها

والسلطان في الحقيقة للأمة وإنما الحكومة كالوكيل عنها. إلاَّ أن الأمة إذا كانت في حال جهالتها جهلت هذا الحق فلم تمحهُ إياها حكامها الذين يتصرفون فيها تصرف المالكين في ملكهم ولا قوة لهم الاَّ بالجبض الذي هو بعض هذه الأمة. ولله در خليل مطران القائل في هذا المعنى

هُ حكموهُ فاستبد تحكما وهُ أرادوا أن يصول فصالا
والجهل داء قد تقادم عهدهُ في العالمين ولا يزال عضالا
لولا الجهالة لم يكونوا كلهم إلاَّ خلائق إخوة أمثالا
لكن خفض الاكثرين جناحهم رفع الملوك وسوَّد الأبطالا
واذا رأيت الموج يسفل بعضهُ ألفيت تاليه طغى وتعالى

وفي هذه الحال تكون الأمة كالعبيد ويكون حكامها سادتها. وهذه هي الحكومة الاستبدادية. ثم إذا ارتقت الأمة من ذلك استردت حقوقها جميعها وأصبحت الحكومة منها كالوكيل مع موكله وقيدتها باستشارتها في كل عمل وهذه هي الحكومة الشورية سواء أكانت ملكية ام جمهورية

فالحكومة تكون ملكية فردية إذا كانت السلطات الثلاث الآنفة في يد شخص واحد سواء أكان ملكاً ام اميراً أم امبراطوراً وسواء أكان كلّ ذكراً أم انثى

وتكون ارستقراطية إذا كانت تلك السلطات الثلاث في أيدي فئة ممتازة من الوطنيين، ودمقراطية أو جمهورية إذا كان الشعب يحكم نفسه أي اذا كانت السلطة كلها في ايدي النواب الذين تختارهم الامة

وأفضل الحكومات ما كانت تسير بمقتضى عادات الشعب وتقاليده واخلاقه وهذا ما يجب علينا أن نلاحظهُ في سن القوانين لتحوز الحكومة رضا الشعب فتكون قائمة عن رغبة واختيار لا عن رهبة واضطرار ويرى شاشيرون ومنتسكيو ان الحكومة الملكية الدستورية افضل انواع الحكومات ويرى غيرهما ان الجمهورية افضل من الملكية الدستورية. ونرى ان أفضل حكومة هي التي تحقق العدالة والمساواة بين الناس فتنال رضاهم

ومصدر السلطة العامة مثار خلاف بين العلماء فريق يقول إنهُ حق إلهي وفريق آخر يقول انهُ إرادة الوطنيين او سيادة الشعب وطائفة تقول إنهُ الحق الشرعي المتوارث وطائفة اخرى تذهب الى انهُ الإذعان الى القوة. وشرذمة ترى انهُ الحق الوطني ولكلٍّ وجهة هو موليها في هذه المذاهب الخمسة فنقول

(١) مذهب الحق الإلهي وهو أن الله اختار أسرة او حاكماً لحكم امة من الامم كالامة الاسرائيلية فان الله تعالى اختار لها ملوكها وقضاتها كداود وسليمان عليهما السلام

(٢) مذهب إرادة الوطنيين او سيادة الشعب ومعناه ان السلطة المدنية تصدر عن الشعب ورضا الامة مبدأ كل سلطة عامة، وهذه السلطة تختار لها الامة اناساً ليعملوا للمصلحة العامة فيكون للأمة والحالة هذه الحق في تغيير اولئك الناس بغيرهم اذا حادوا عن الصراط المستقيم وعملوا اعمالاً لا تتفق هي ومصلحة الوطن

ويمكن الجمع بين هذا المذهب وسابقه لانهُ لما كانت الجماعة البشرية قد وجدت بامر إلهي كان ما يصدر عنها صادراً عن الله عز وجل لأننا مخلوقون لله وما يصدر عن المخلوق لله فهو مخلوق لهُ قال تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وبهذا التأويل المؤسس على البرهان الصحيح نضرب على أيدي أصحاب المذهب الاول الذين لا تصلح آراؤهم لزماننا هذا وقد دالت دولة المتجبرين والحكام الظالمين

(٣) مذهب الحق الموروث أي أن الشعب ينتخب رئيساً عليهِ يلي امور الرعية وهذا الرئيس يؤسس اسرتهُ فيصبح لورثتهِ الحق الذي منحهُ الشعب اياهُ وهذا هو الرأي المذاع في اوربا الحديثة كانجلترا وبلجيكا وهولاندة وايطاليا وفي كثير من الممالك الاخرى كالحبشة والفرس والافغان واليابان وسيام

ويخشى ان الملك يصير الى وريث غير كفء فتسوء حال الرعية إن لم تكن نيابية والشواهد كثيرة

(٤) مذهب القوة. وهو ظاهر من لفظه ولا يكون الا اذا سقطت السلطة

الشرعية في يد قوي زعيم ثورة ناجحة كلينين في روسيا في العصر الحاضر ونابوليون بونابرته في فرنسا في العصر الغابر

ومن البديهي انهُ يجب احترام حق صاحب السيادة الشرعية ما لبثت الفتنة قائمة فاذا خانهُ الحظ فغلبهُ الثوار على امره فالنظام العام يقضي باطاعة الغالب استتباباً للامن وإيثاراً للسلام وبذلك تحول السيادة الى يد الزعيم وتوافق الامة حتى الحالة الحاضرة ثم يحول الحق الى ورثة ذلك الزعيم فيصبحون شرعيين على ممر الايام إذا ايدتهم الامة

٥ — مذهب الحق الوطني — وهو يرجع الى سيادة الامة بشرط ان تنتدب عنها وكلاء ليديروا شؤونها وقد تسود الفوضى إذا أراد كل انسان ان يقيم نفسهُ رقيباً ومنفذاً لحقوقه

ولكل وطني في الامم الحرة حق الاشتراك في السيادة الوطنية اي انهُ يعين ولو بالوساطة نواب الامة

وليس الانتخاب مقصوراً على انهُ حق بل هو واجب ايضاً ولا نجح شركة ما او تطول حياتها إذا لم يهتم الشركاء بشئونها

وقد علمتنا التجارب ان عناية الفرد ناشئة عن عناية الجماعة فإن شتتت شق هو بانتشار الرباء أو بالفوضى والثورة او بالظلم او بالجهل فيكون حظ الفرد في هذه الاحوال كحظ الجماعة عرضة للخطر . فاعتبروا يا اولى الابصار

وما انا الا من غزية إن غوت غويت وان ترشد غزية أرشد

واذا بحثنا عن منشأ اقدم الحكومات في العالم رأينا ان الباعث إلى ايجادها انما هو ضرورة الدفاع عن شعبها اذا ما هاجمهُ الاعداء وكل شيء في القرون الاولى كان يخيف بني آدم لذلك اضطروا الى الاتحاد كي يصدوا عدوهم من انسان وحيوان . والحكومة التي توجدها ضرورات الحرب تكون تحت سلطان الفرد وقد علم الناس منذ الحروب الاولى ان النظام يأتي بقوة عظيمة تفوق قوة الكثرة . وكثيراً ما تمزقت الجماعات الصغيرة وذهبت ضحية الفوضى والاغراض حتى ادركت النفوس القاسية ضرورة الاتحاد فاتحدت في سويعات الشدة . علم هذا اجدادنا حق العلم بعد تجارب شديدة ، فهل من مدكر

والحرب امُّ الحكومات المستبدة ولا شيء مثل ثوب الحرب يسلّم زمام السلطان والحكم الى يد الفرد والشواهد كثيرة

ومما يجدر بالذكر ان اكثر الممالك حبًّا للحرية أظهرت الحرب فيها رجالاً كانت

ظهورهم في باديء الامر على صورة ابطال مدافعين عن الاوطان فلم تكن الا عشية او ضحاها حتى اخذ اولئك الابطال يستبدون بالرعية باسم مصلحة الدفاع !!

والامم الحربية غلبت بمواقعها الجغرافية محافظة على الحكم الاستبدادي في شكل الحكومة الى عهد قريب ، وكل بلاد واسعة الارجاء قد تكون عرضة لهجمات جيوش الاعداء وظهور الثورات الداخلية وتكون حكومتها استبدادية لا محالة . ويضدها الاقطار الصغيرة المطمئنة بما يكنفها من الجبال قد تكون حكومتها جمهورية — وان صغرت — فدولة اليونان في الازمنة القديمة والدولة السويسرية في الازمنة الحديثة مثلان للبلاد التي لا يعرف اهلها الاستبداد ما دامت ارضها جبلية ذات حصون طبيعية جعلتهم في غنية عن الدفاع . وقوم التركمان البدو لشيوعهم فكرة الخضوع لسلطان الفرد كذلك كانت فرنسا والنمسا وبروسيا وايطاليا في الازمنة الماضية

والصناعة وإن لم تكن من بواعث تكوين الحكومة الا انها من الوسائل بعد الحرب الى تعيين شكل الحكومة لان الصناعة اول اسباب الثراء بل اول سبب لتفاوت الناس في الاقدار . وما ارتقت الآلات إلا ارتقت الصناعات فاتسع نطاقها فعظمت الثروة فكان ارباب الصناعات والشيطون من الزراع يأتون بنتاج يزيد على حاجتهم فاوجدوا لهم ثروة من بيع النتاج الزائد واستبدال غيره به من الحاجات الاخرى والذين صاروا بهذه الوسيلة اصحاب ثروة استقلوا بصناعات خاصة ثم رأوا انهم في حاجة الى المحافظة على ثروتهم من اعتداء الفريق الطامع فيها فسنوا لذلك قوانين وأنظمة أي عدّلوا بها اساس الحكومة وشكلها

وهذه الحكومة التي أوجدتها الصناعة والتجارة تخالف بداهة الحكومة التي اوجدتها الحرب لان السلطة فيها ليست بيد الفرد بل إن للتجار نفوذاً وكلمة فيها . مثال ذلك جمهورية البندقية وجمهورية الفلنك قديماً فهما نموذجان لهذا النوع من الحكومات . ولاجرم أن الملك صاحب النفوذ العسكري لا يكون له من الامة رقباء واما الحكومة التجارية فيكون فيها فريق من التجار والاعيان يتحسسون لصاحب السلطة من احوال الامة وصاحب السلطة نفسه يعتمد على الامة التي تكون عرضة وهدفاً لظلم الاعيان والتجار

وهنالك قوة ثالثة في تعيين شكل الحكومات . وهي سلطة الكهنة والقسيسين والمشايخ لانهم يزعمون انهم وسطاء بين الخلق والخالق ، وكم من حكومة اسقطوها واقاموا غيرها لنزعات دينية بإضرام نيران ثورات أهلية والتاريخ مملوء بالادلة . ولقد مثل

الكهنة فصولاً عجيبة بين المصريين في الازمنة الغابرة حتى كانوا في مصر يعبدون الزراعة بعد موتهم لتقربهم الى الله زلفى ولا يزال لذلك سيام مثل هذه المنزلة كما كان بابا رومة هو المسيطر على ايطاليا سيطرة دينية وسياسية وقد بقي لهُ اليوم النفوذ الديني على المذهب الكاثوليكي بعد سلب نفوذه السياسي لاسباب معلومة في التاريخ . وهذه الدولة العثمانية قد شقيت في اواخر عهدها بسلاطينها الذين كانوا يلقبون بالخلفاء مع اجلالنا الخلافة الاسلامية والخلفاء الراشدين، وكنا يعلم ما كان لعلماء الدين من النفوذ في ارجاء الدولة الاسلامية في العهد العباسي والعثماني

وعلى الجملة فان القوة السياسية نتيجة ارتقاء اجتماعي

وكما تكون القوة حسية في الجيش والاسطول البحري والموانئ تكون غير حسية أي دينية وخلقية وفكرية واقتصادية — قال ماركس إن القوة الاقتصادية هي السبب الوحيد في القوة السياسية إلا أن هذا الحصر غير صحيح وإن كانت القوة الاقتصادية ذات شأن خطير في تاريخ الاوضاع السياسية

والواجب على الحكومة تسهيل مقاصد كل فريق من الوطنيين وتعيين حدود كل منهم ونشر لواء الأمن والطمأنينة كي لا يبغي بعضهم على بعض وحماية الوطن ممن يريد به سوءاً في داخله وخارجه والقيام بالتربية والتعليم

وواجب على الأمة للحكومة الطاعة والتجند ودفع الضرائب الرسمية لصرفها في المصالح والمنافع العامة وعلى الجملة فالأمة لها ثلاثة أعمال

(١) الزراعة والصناعة والتجارة وهذه كلها للحياة

(٢) التأديب ويقوم به القضاة وأولياء التربية والتعليم

(٣) الحماية ويقوم بها العساكر

فليعلم الذين بيدهم الحل والعقد أن القدرة التي بيدهم لم تكن الا لنشر العدل وجلب الخير للرعية ودفع الضير عنها وأنهم ما تبوءوا كراسيهم الممتازة الا ليخدموا الأمة لا ليستخدموها . فلا تأخذهم العظمة . وعليهم أن يكونوا نماذج للخير وأمثلة للآداب وقد مضى العصر الذي كان فيه الناس يعظمون رجال حكومتهم كأنهم آلهة في عهد الزراعة والقياصرة والاكاسرة، والغرض من الخضوع إلى أولي الأمر الوصول بهم وبنتهم الى اصلاح حال الرعية ؟

عبد الرحيم محمود

المدرس بمدرسة المعلمين الثانوية